سبل تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

د. برحومة عبد الحميد (جامعة محمد بوضياف المسيلة) – الجزائر
أ. **بتقة صونيا** (جامعة محمد بوضياف المسيلة) – الجزائر

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية ، سوف يتم التركيز على واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري بالتعرض الى اداء هذا الاخير في بعض المؤشرات الدولية الكمية و النوعية ،و التي تعكس مستويات أداء الجزائر .هذا بالاضافة الى التطرق الى مختلف الاستراتيجيات التي من شأنها ان ترفع و تحسن من تنافسية الجزائر من الجانب الاقتصادي و التي من بينها تبني الاستراتيجية الصناعية الجديدة و تنويع القاعدة التصديرية ، خاصة المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات.

Résumé

Cette présente recherche vise principalement sur la compétitivité actuelle de l'économie algérienne, en analysant la performance algérienne par apport aux quelques indices quantitatifs et qualitatifs.Ainsi, cette recherche va aborder les stratégies nécessaires afin d'améliorer la compétitivité algérienne, et parmi celles-ci on a évoqué la nouvelle stratégie industrielle et la promotion des exportations hors-hydracarbures.

تمهيد

بدأت الجزائر اليوم تسلك مسلك الإصلاح و التحديث، و شرعت في إجراء تغييرات عميقة تماشيا مع انفتاح السوق و احتدام المنافسة الدولية ، سعيا منها نحو تحسين وضعها التنافسي و مستوى معيشة مواطنيها . هذا بالإضافة إلى صياغة برامج لدعم النمو الاقتصادي بهدف

تعزيز البنى التحتية و إنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية . و الجزائر باعتبارها دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجه المنافسة العالمية، وهذا من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع.

و لتعقد التحولات التي يشهدها العالم و فوريتها و ارتباطها ببعضها البعض ، تشهد الجزائر ضعفا في مختلف قطاعاتها الحيوية ، و هو ما يؤثر على قدرتها التنافسية بالرغم من بعض الانجازات المحققة . فبات لزاما على متخذي القرار أن يسعوا لتمكين الجزائر من اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة و تحملها ، و يتطلب هذا التحول تدخلا واسع النطاق و معمقا ، ذلك أن التوجهات الاقتصادية العالمية تفرض على جميع الدول دون استثناء تنمية واكتساب مزايا تنافسية حتى يمكن لها المواجهة . ويجدر بالذكر أن تنافسية الاقتصاد يمكن تنميتها وتطويرها من عدة مداخل .

فمن خلال هذا البحث ، ستكون هناك محاولة التعرف على مختلف مرتكزات التنافسية الجزائرية ، فبداية سيتم التركيز على الأداء الجزائري في بعض المؤشرات الدولية ، و التي تعكس جانبا من جوانب تنافسيتها.ثم بعد ذلك سيتم التطرق إلى الاستراتجيات التي تسهم في النهوض بالتنافسية الجزائرية ، و هنا تم التعرض إلى تبني الجزائر الإستراتيجية الصناعية الجديدة ،و ضرورة تدعيم و تنويع القاعدة التصديرية .

I- لمحة عن أداء الجزائر في بعض المؤشرات العالمية

حسب تعريف تقرير التنافسية العالمي ، فان التنافسية هي قدرة البلد على تحقيق معدلٍ مرتفعٍ ومستمرٍّ لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي، وأن الدول النامية تملك فرصة أكبر على تحقيق نموٍ أعلى لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من الدول المتقدمة ذلك أن الأخيرة تكون قد وصلت إلى الطاقة القصوى في استخدام مواردها وتظهر فعالية التنافسية للاقتصاد من خلال مجموعة من العوامل والمؤشرات .و المؤشرات التالية تعكس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المنافسة العالمية.

1- مؤشرات التنافسية ، الحرية الاقتصادية و الحاكمية

تلعب المؤشرات خاصة الكمية منها دورا بالغ الأهمية في تقييم آداء الدولة و مدى فعالية مختلف الأجهزة المكونة لاقتصادها ، و ترتيبها على المستوى العالمي ، فهي بذلك تعتبر مقياسا جيدا في معرفة مكانة الدول و وزنها في الاقتصاد العالمي و مدى مواجهتها للمنافسة العالمية . وتعد مؤشرات التنافسية ، الحرية الاقتصادية و الحاكمية من أهم هذه المؤشرات التي تقيس درجة تكيف الدولة مع المتغيرات العالمية و اعتبارها كأداة لاتخاذ القرار الاقتصادي .

أ- مؤشر التنافسية :

حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2006 – 2007 فإن للجزائر قدرات تنافسية لا تزال متواضعة ، بالرغم من أنها عرفت تحسنا مقارنة بسنة 2005 – 2006 ، فانتقلت من المرتبة 82 إلى المرتبة 76 من بين 125 دولة[1]. فلقد سجلت الجزائر حسب هذا التقرير واحدا من أفضل المؤشرات الاقتصادية على الصعيد العالمي . حيث يعيش مرحلة انتقالية ترتكز على عوامل التنمية ، و أن اقتصادها يتجه بشكل كبير نحو تحقيق النجاعة المطلوبة .

و اعتبرت الجزائر حسب ذات التقرير أنها ضمن الدول الأقل تنافسية ،و اعتمد التقرير على عدد من المؤشرات والتي ضمت جميعها في مؤشر

التنافسية العالمي بتقدير قدره 3.90 .و من بين هذه المؤشرات وضعية المؤسسات و الهيئات و المنشآت القاعدية ، و المؤشرات الاقتصادية الكلية ، فضلا عن وضعية القطاع الصحي ، التعليم و القدرات التقانية ، و حماية و احترام الملكية و مدى انتشار الرشوة .

و لازالت الجزائر تعاني من سلبية بعض المؤشرات خاصة تلك المتعلقة بالبيئة المعرفية و التقانية ، و مجالي الرشوة و مدى استقلالية القضاء . و تدعمت الجزائر في مجال مؤشرات الاقتصاد الكلي ، أين احتلت المرتبة الأولى بالنظر إلى الراحة المالية التي تتمتع بها ، و عليه فإن وضع الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن الشروط الموضوعية التي تضعها العديد من الهيئات الدولية و يمكن تلخيص البيانات أو النتائج التي توصل إليها المنتدى في الجدول التالي و الخاص بالجزائر .

و حسب تقرير تنافسية أفريقيا بالنسبة لهذه المنطقة سنة 2004 ، فقد احتلت الجزائر الرتبة الحادية عشر ضمن 25 دولة افريقية[2] . أما عربيا حسب ذات التقرير و الخاص بالعالم العربي ، احتلت الجزائر الرتبة العاشرة عربيا[3].

ب- مؤشر الحرية الاقتصادية :

أصبحت الحرية الاقتصادية مقياسا هاما للتعبير عن آداء الحكومات و مؤشرا جيدا في تفسير عملية جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، و أهمية الحرية الاقتصادية تتضح من خلال تأسيس أو صياغة مؤشرات للدلالة عنها ، وفي الآتي عرض لأهم ما يتعلق بالحرية الاقتصادية كمؤشر.

ب – 1- تعريف مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعرف مؤشر الحرية الاقتصادية حسب مؤسسة "**هيرتاج**" و جريدة "**وول ستيرت جورنال**" و اللتين تعتبران أهم هيئتين تصدران هذا المؤشر على أنه : " درجة غياب الحكومات في الإجبار أو التقييد على الإنتاج ، التوزيع و استهلاك السلع و الخدمات"[4].

و يعرف أيضا حسب معهد **FRASER**: " على أنه مدى دعم السياسات و هيئات الحكومة للحرية الاقتصادية من خلال توفير البنية اللازمة والضرورية للتبادل الحر و الحماية للأشخاص و ممتلكاتهم ".[5]

و مساهمة الحكومات هنا تتجلى من خلال البيئة النقدية والقانونية و دورها في تسهيل التعامل وفق شروط و ظروف التبادل الحر.

ب –2– مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية:

يتكون مؤشر الحرية الاقتصادية من 50 متغيرا اقتصاديا مستقلا ، و جمعت هذه المتغيرات ضمن عشرة عوامل تمثل العناصر الرئيسية للحرية الاقتصادية ، و جمعت هذه العناصر بالتساوي بحيث تعطي لكل دولة نقطة إجمالية و التي تحسب من المتوسط الحسابي البسيط لتنقيط كل عنصر من العناصر العشر و يتراوح من 1 إلى 5 و الجدول التالي يبين المتغيرات الاقتصادية المستقلة المحددة لكل عنصر من عناصر الحرية الاقتصادية.

جدول رقم (01): عناصر مؤشر الحرية الاقتصادية

الرقم	العنصر	المتغيرات الاقتصادية المستقلة
01	السياسة التجارية	معدل الرسوم الجمركية ، القيود الجمركية و الإجراءات الجمركية
02	العبء الضريبي للحكومة	المعدل الحدي للرسم على الدخل و نسبة التغير السنوي للإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

03	تـــدخل الحكومـــة فـــي الاقتصاد	نسـبة الاسـتهلاك الحكـومي مـن الاقتصـاد ، ملكية الدولة لمؤسسات الأعمال و الصناعة ، نصيب دخل الدولـة من الملكيـة و المؤسسـات التابعـة لهـا و المنتجـات الاقتصـادية المنتجـة من طرف الدولة
04	السياسة النقدية	متوسط معدل التضخم
05	تـــدفق رأس المـــال و الاستثمار الأجنبي	قانون الاستثمار الأجنبي ، القيود على تملك الأجانـب للأعمـال ، القيـود علـى الصـناعة و الشركات المفتوحة للمستثمرين الأجانب ملكية الأجانـب لـلأرض ، المعاملـة المتسـاوية أمـام القـانون للشركات الأجنبيـة و المحليـة ، القيـود علـى توزيـع الأربـاح ، القيود علـى تحويل رأس المـــال و مـــدى إمكانيـــة التمويـــل الـــداخلي للشركات الأجنبية
06	البنوك و التمويل	تملك الدولـة للمؤسسـات الماليـة ، القيـود علـى فتح البنوك الأجنبية للملحقات و فروع ، تـأثير الدولـة علـى تخصـيص قـروض ، الإجـراءات الحكوميـة فـي مجـال البنـوك و الماليـة و حريـة عرض كل أشكال الخدمات المالية و سياسات التأمين و الضمان الاجتماعي
07	سياســـــة الأجـــــور و الأسعار	قوانين الحد الأدنـى من الأجور ، الحريـة فـي وضـع الأسـعار بـدون تـدخل الحكومـة ، مراقبـة الأســعار ، مــدى اســتعمال مراقبــة الحكومــة للأسعار و إعانات الحكومة لدعم الأسعار .

08	حقوق الملكية	تدخل الدولة في جهاز القضاء تحديد العقود في القانون التجاري إقصاء التحكيم الأجنبي في المنازعات ، مصادرة الملكية ، الفساد في جهاز القضاء ، التأخير في استلام الأحكام القضائية و حماية الملكية الخاصة .
09	القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي	الترخيص المطلوب لتشغيل مؤسسة ، التسهيل للحصول على رخصة ، البيروقراطية ، قوانين العمل ، البيئة و حماية المستهلك و قوانين العمل و الصحة .
10	السوق السوداء	التهريب ، القرصنة لحقوق المؤلف في السوق الموازية ، الإنتاج الزراعي في السوق الموازية ، الإنتاج الصناعي في هذه السوق ، الخدمات ، النقل و العمل المعروض في السوق الموازية .

المصدر : أحمد بضياف و أحمد بولرباح ، "الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية "،مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،09/08 مارس ، 2005 ، جامعة ورقلة ، ص – ص : 244–245.

أما الجدول الآتي ، فيمثل ترتيب الجزائر عربيا و عالميا خلال السنتين 2005 و 2006 . حيث سجلت الجزائر المرتبة 13 من بين الدول العربية من مجموع 19 دولة عربية و هو ما يدل على أن الجزائر ماتزال متأخرة عن الدول العربية المتصدرة لهذه القائمة و التي تعد دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة ، أما الجزائر فهي ضمن الدول العربية ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة مسجلة بذلك المرتبة 119 عالميا سنة 2006 ،

و هي لم تسجل تحسنا كبيرا بالمقارنة بسنة 2005 ، أين سجلت المرتبة 114 عالميا و دائما المرتبة 13 عربيا.

جدول رقم (02) : مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنتي 05 و 06

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا : 161 دولة		قيمة المؤشر		تصنيف الحرية الاقتصادية
		2006	2005	2006	2005	
01	البحرين	25	20	2.23	2.10	حرية اقتصادية شبه كاملة
02	الكويت	50	54	2.74	2.76	
03	الأردن	57	58	2.80	2.79	
04	السعودية	62	72	2.84	2.99	
05	الإمارات	65	48	2.93	2.68	
06	لبنان	73	76	3.00	3.05	حرية اقتصادية ضعيفة
07	سلطنة عمان	74	60	3.01	2.81	
08	قطر	78	81	3.04	3.10	
09	موريتانيا	81	67	3.08	2.93	
10	جيبوتي	94	98	3.20	3.30	
11	المغرب	97	85	3.21	3.18	
12	تونس	99	83	3.24	3.14	
13	الجزائر	119	114	3.46	3.49	
14	مصر	128	103	3.59	3.38	
15	اليمن	139	132	3.84	3.70	

16	سوريا	145	139	3.93	3.90	
17	ليبيا	152	153	4.16	4.40	حرية اقتصادية معدومة
18	العراق	–	–	–	–	لا تتوفر بيانات
19	السودان	–	–	–	–	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" النشرة الفصلية "، السنة 24 ، العدد الفصلي الثالث ، الكويت ،2006 ،ص: 19

و لقد سجلت الجزائر تحسنا طفيفا عام 2006 مقارنة بعام 2005 ، و هو ما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (03) : الحرية الاقتصادية في الجزائر لعامي 05 و 06

الرقم	العنصر	النقطة 2005	النقطة 2006
01	السياسة التجارية	5	4
02	العبء الضريبي للحكومة	3.9	3.6
03	تدخل الحكومة في الاقتصاد	4	4
04	السياسة النقدية	1	2
05	تدفق رأس المال و الاستثمار الأجنبي	3	3
06	البنوك و التمويل	4	4
07	سياسة الأجور و الأسعار	3	3
08	حقوق الملكية	4	4
09	القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي	3	3
10	السوق السوداء	4	4

	مـؤشر الحريـة الاقتصاديـة	3.49	3.46

المصدر : من إعداد الباحثة انطلاقا من بيانات الموقع الالكتروني لمؤسسة هيريتاج.

ج- مؤشر الحاكمية

و هنا سيتم التعرض الى :

ج-1- ماهية الحاكمية :

بات مفهوم الحاكمية من أهم المفاهيم المعاصرة التي يولي إليها الاهتمام ، و التي أصبحت كمجال دراسة وبحث له الدور الكبير في عملية توجيه و إقرار مدى أهلية الدول النامية خاصة الأقل دخلا لتلقي المساعدات التنموية الممنوحة ، فالحاكمية تعتبر مؤشرا من المؤشرات المساعدة في اتخاذ القرار .

و الحاكمية كغيرها من المفاهيم ، تعددت حولها التعاريف فهناك من يعرفها على أنها " مفهوم يتسع لأجهزة الحكومة ، كما يشمل غيرها من المؤسسات المحلية و المنظمات المجتمع المدني و هي مرادف لمفهوم الحكم الصالح الذي يتضمن الإشارة إلى مفاهيم الشفافية ، المسؤولية ، دولة القانون ، المشاركة ، اللامركزية و التنسيق . "[6]

كما تعرف الحاكمية على أنها " القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية و توظيفها لإحداث التنمية الاقتصادية ، و هي الحالة التي يكون فيها المجتمع منضبطا بقوة الدولة."[7]

مما سبق ، يمكن تعريف الحاكمية على أنها مفهوم يتمتع بعدة أبعاد و توجهات من أهمها ، البعدان السياسي و الاقتصادي .فالحاكمية من منظور سياسي تتضمن مدى فعالية الحكومة و أجهزة الدولة المختلفة في مدى توفير تسيير شرعي و مقبول ، تشارك فيه مختلف

الأفراد و الذي يشجع على العدالة و المساواة ، و في نفس الوقت يحارب الفساد و سيادة مفهوم الشفافية.

أما الجانب الاقتصادي من الحاكمية ، فهو قدرة الدولة أو الحكومة على تسيير مواردها بكفاءة و فعالية لتطبيق شتى السياسات و الاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة . لهذا كله تعتبر الحاكمية كلاً متكاملاً ، و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية ، و عاملا حاسما في تقرير ما إذا كانت الدولة أو الاقتصاد يتمتع بتنافسية عالية أم لا .

ج-2-الجزائر و مؤشر الحاكمية :

تعددت الجهات و التقارير التي تبحث في موضوع الحاكمية ، خاصة فيما يخص قياس هذا المفهوم و جعله مؤشرا يتمتع نسبيا بقدرته الجيدة على تقييم و ترتيب الدول و الاقتصادات ، لكن يعتبر معهد البنك الدولي من أهم الهيئات التي وضعت موضوع الادراة الرشيدة أو الحاكمية ضمن الأولويات لمحاور العمل الرئيسية ،و أقام المعهد موقعا شبكيا خاصا بذلك و هو www.worldbank.org/wbi/governance.[8]

و يتكون مؤشر الحاكمية المؤسس من طرف معهد البنك الدولي من مؤشرات فرعية محددة لسنة 2002 و هي : المشاركة السياسية و الحقوق المدنية و الاستقرار السياسي و غياب العنف ، فعالية الحكومة ، تطور البيئة الإجرائية ، سيادة القانون و محاربة الفساد . و تعاني الجزائر من ضعف واضح في مؤشر الحاكمية بشكل عام و هذا يتجلى في ضآلة نسب المؤشرات الفرعية السابقة خاصة فيما يتعلق الاستقرار السياسي و غياب العنف ، و هو مؤشر له الدور الكبير في جلب الاستثمارات الأجنبية و حتى المحلية و الذي يعد معطاة هامة في تقييم المناخ الاستثماري للبلد[9]

أمـا مؤشـر الحاكميـة و فعاليـة المؤسسـات الخـاص بالمعهـد العربـي للتخطـيط و الـذي يصـدره تقريـر التنافسـية العربيـة فهـو مكـون مـن ثلاثـة مؤشرات و هي البيروقراطية ، الفساد الإداري و احترام النظام العام [10]

و لقد احتلت الجزائر رتبـة ضـعيفة ، و هـي بـذلك تنتمـي إلـى مجموعـة الـدول العربيـة ذات الأداء المتواضـع ، و هـو مبـرر بتـدني مسـتوى احتـرام النظـام العـام و تفشـي ظـاهرة البيروقراطيـة و الفسـاد الإداري .و لتحسـين مؤشر الحاكمية في الجزائر من الضروري جدا القضاء و مكافحة الرشوة و التـي تعتبـر متفشـية فـي الجزائـر علـى غـرار الـدول النامـية مـن خـلال إتبـاع اسراتيجية ناجعة .هذه الإستراتيجية من بين أسسها الشفافية أين تكمن قوة المعلومـات ، فتـوفر المعلومـة و سـهولة الحصـول عليهـا بكـل حريـة ، حيـث بإمكان كل مواطن أن الحصول على معلومات حول نتائج العمل الحكومي ، الأمر الذي يؤدي إلى رقابة أكثر و إلزام اكبر على آداء الخدمة العمومية للصالح العام .[11]

II –توجهات حتمية للنهوض بالتنافسية

وبما أن الميزة التنافسية لبلد ما تقاس بقدرته على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، فإن أهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة هي معدل الصادرات ومستوى الاستثمار، لما لهما من أثر كبير في رفع معدل الدخل الفردي إذا ما تم توجيههما إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية.

1– تبني مشروع الاستراتيجية الصناعية الجديدة

أصبح التفكير في مرحلة ما بعد البترول من أهم المواضيع التي تلقى الاهتمام الجدي و المتزايد لدى صانعي القرار في الجزائر ، لما لها من تـأثير مباشـر و قـوي علـى تنافسـية الجزائـر فـي مختلـف المجـالات و

القطاعات و لعل التفكير و الشروع في دراسة موضوع هان لموضوع الإستراتيجية الصناعية الجديدة ، يعتبر خطوة أساسية نحو مرحلة من مراحل بناء و ترقية تنمية شاملة للجزائر و بديل أو حل ضروري نحو تحقيق سياسة تنويع مصادر الدخل الوطني و تطوير صادرات خارج مجال المحروقات و التي من شأنها أن تجعل الجزائر تلتحق بركب الاقتصاد العالمي .

و الاستراتيجية الصناعية الجديدة كبرنامج عمل له معالمه الأساسية دون إهمال أن هناك :

أ – المعالم الأساسية للاستيراتيجية الصناعية

تهدف الاستيراتيجية الصناعية الجديدة و التي أولي أمر دراستها إلى وزير المساهمات و ترقية الاستثمارات السيد عبد الحميد تمار إلى خلق مؤسسة اقتصادية جزائرية تنافسية تمتلك قدرات و إمكانات بشرية ثقافية و مالية تمكنها من مجابهة المنافسة داخليا و خارجيا من خلال تبني مجموعة من الإجراءات و الخطوات الرامية إلى إعادة تنظيم الجهاز الصناعي الوطني في إطار عصرنته و جعله أكثر تنافسية، و إدماجه في التقسيم الدولي للعمل ، و هي استيراتيجية ضمن استراتيجيات البرنامج الشامل أو العامل للإصلاحات الهيكلية في الجزائر.

و لعل أن الهدف الرئيسي و المحوري لهذه الإستراتيجية هو خلق و تدعيم قطاعات صناعية و التركيز على نوع الصناعة التي يجب على الجزائر إنشائها و الاعتماد عليها في العقود المقبلة .و بالتالي التخلي تدريجيا عن هيمنة قطاع المحروقات على القاعدة التقديرية للجزائر ، فهي بذلك تعتبر وسيلة فعالة لمواكبة التحولات الكبرى للصناعة عالميا و تعطى الأهمية الكبرى لقطاعات صناعية قوية تساعد على جلب نشاطات أخرى و لها

الأثر القوي في خلق مزايا تنافسية على المستوى العالمي .بالإضافة إلى الأهداف التالية :[12]

- وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية، بمعنى كيف يمكن لهذه الصناعة أن تقلص عوامل الهشاشة التي ظهرت منذ وقت طويل والمتمثلة في خمسة عوائق:
  - ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني.
  - التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لاتوفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.
  - الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار.
  - التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج.
  - محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير.

- الهدف الثاني الذي يستوجب العمل على تحقيقه يتمثل في تطوير الميزان التجاري للقطاع الصناعي: الصناعة الوطنية تستورد بأزيد من 2 مليار دولار سنويا لتغطية حاجاتها الإنتاجية وتصدر منتجات تحويلية بقيمة 01 (واحد) مليون دولار.
- الهدف الثالث يتمثل في رفع حصة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية. هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال عمليات الخوصصة ولكن أيضا من خلال إجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة. يجب

التذكير أيضا أن الوضعية الحالية للصناعة الوطنية يميزها هيمنة القطاع العمومي.

أما القطاعات الصناعية التي تركز عليها الإستراتيجية الصناعية الجديدة فتتمثل في تلك الصناعات التي من شأنها أن تنهض بالصناعة الجزائرية و الاقتصاد الوطني ككل ، و التي تشكل 70 % من القطاع العمومي في الجزائر [13] لذلك ستوجه جهود الحكومة نحو القطاع العمومي بغلاف مالي قدر بمليار دولار أمريكي و القطاعات هي الكيمياء ، البيتروكمياء ، الصيدلة ، الصناعة الغذائية ، الصناعة الميكانيكية ، مواد البناء ، هذا بالإضافة إلى استحداث صناعتين جديدتين على الهيكل الصناعي الجزائري و اللتين تدخلان ضمن النشاطات التي لها الأولوية في التنمية و هما صناعة السيارات و تكنولوجيا الاتصال و الإعلام .

هذه الصناعات ستتمركز في مناطق مختلفة في الجزائر و التي أطلق عليها بأقطاب التنافسية و التي ستتواجد في كل من : الجزائر العاصمة ، البليدة ، وهران ، مستغانم ، عنابة ، سطيف ، برج بوعريريج ، بومرداس ، تيزي وزو و غرداية ،و حاسي رمل.

بالإضافة إلى أقطاب تكنولوجية بسيدي عبد الله ، الصناعة الغذائية ببجاية ، الإلكترونيك بسيدي بلعباس ، ومناطق متخصصة في أرزيو ، حاسي مسعود ، سكيكدة ووهران. هذا بالإضافة الى مناطق يمكن أن تكون متخصصة في السياحة ، الفلاحة ،و الصيد البحري [14]

ب- تحديات تطبيق الاستراتيجية الصناعية الجديدة

أثارت الاستيراتيجية الصناعية الجديدة صدى ومواقف عديدة في أوساط رجال الاقتصاد ، و هذا لعدة اعتبارات و مبررات ، و من أهمها تلك الخاصة بالقطاعات الأساسية التي ينبغي دعمها و التي تعتبر محور

الاستيراتيجية و التي تفرض على الجزائر من خلال المؤسسة الاقتصادية أن تتجاوز تأخرها من جهة و فرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية من جهة أخرى و هنا يمكن ذكر صناعة السيارات و التي لا تتمتع في الجزائر بميزة تنافسية حتى و إن كانت تتوفر على اليد العاملة الرخيصة و توفر الطاقة غير أنها غير قادرة على منافسة رواد هذه الصناعة عالميا و حتى الدول الناشئة أو الصاعدة مثل البرازيل و تركيا .[15]

لذلك فحسب بعض المتحفظين لما جاءت به الاستيراتيجية يرون أنه من الصعب تطبيقها ، لكون خيارات القطاعات ، لاسيما تلك المتعلقة بالقطاعات الحيوية على التركيبة الصناعية الجزائرية التي سجل فيها الجزائر نتائج مرضية محليا و دوليا .

من ناحية أخرى هناك قطاعات هناك قطاعات أخرى تنشط ماليا في الجزائر و التي من شأنها أن تشكل دفعا حقيقيا لعجلة التنمية الاقتصادية فقطاع صناعة الورق و الذي برز مؤخرا من خلال القطاع الخاص أصبح يعتمد عليه في السياسة التصديرية و بالتالي إمكانية كبيرة في أن تكون هذه الصناعة تساهم في رفع تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر

أما قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الذي ضم ضمن خيارات الإستراتيجية يعد من أهم مكونات الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد المبني على المعرفة و الذي يعتمد بشكل كبير على تخصيص ميزانيات هائلة تعنى بمجالات البحث و التطوير العلمي ، الأمر الذي يميز الجزائر و التي تخصص نسبة ضئيلة جدا في البحث و التطور ، هذا الذي يجعل من الصعب أن يكون هذا القطاع ، قطاع تتفوق فيه الجزائر على الأقل في المديين القصير و المتوسط .

من بين التحديات ك،ذلك التي تواجه الإستراتيجية الوضع الراهن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية خاصة العمومية منها ، لما تعانيه من وضعية اقتصادية غير صحية ، و هو ما يستوجب على القائمين بتطبيق هذه الإستراتيجية بضرورة البحث عن برامج إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تدعيمها من خلال عقد شراكات مع مؤسسات أجنبية أخرى بالإضافة إلى توفير الدعم المالي و التسهيلات الجبائية . التخوف الآخر فهو متعلق بالحكومة نفسها و يتمثل في امتحان عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في القطاعات المختارة ، كون أن القطاعين اللذين يجلبان الاستثمار الأجنبي في الجزائر هما قطاعا المحروقات و الخدمات هذا الاستثمار الأجنبي الذي يمثل مرتكزا أساسيا في إنجاح تطبيق الإستراتيجية لما يوفره من المهارات الفنية و الثقافية ، بالإضافة إلى عملية الشراكة مع مؤسسات من القطاعين العام و الخاص .[16] لكن لا يعني أن الاعتماد سيكون كبيرا على الاستثمار الأجنبي ، استخلاف استثمار الاقتصاديين الوطنيين الخواص و العموميين الذين من واجبهم المشاركة في ترقية التنمية الوطنية بفعالية و إقبالهم على المشاركة في المشاريع الكبرى .

و في كلمة له بمناسبة افتتاح الجلسات الوطنية حول الصناعة ركز فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على أن الإستراتيجية الصناعية الجديدة ستسهم في إنعاش الصناعة، بتوضيحها للتوجهات الأساسية لمسار التصنيع الشامل في الجزائر ، و ستتيح تحديد طبيعة الأهداف و الوسائل اللازمة لضمان المستقبل الاقتصادي للجزائر ، كما تعد عاملا أساسيا ليس لانسجام إستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة فحسب، بل كذلك لترقية الاستثمار الجزائري و الأجنبي.

هذا ، و لقد نوه فخامته على انه : " و اعتبارا للهيكلة الحالية لجهازنا الإنتاجي ، ينبغي أن تشكل ترقية الصادرات خارج المحروقات و زيادة حصة الصناعة في الإنتاج الوطني هدفين رئيسيين في سبيل تقليص تبعيته للمحروقات . وإن إستراتيجيتنا للتطور الصناعي ينبغي أن تندرج في امتداد الإصلاحات الاقتصادية أن تتيح لبلادنا دخول السوق الدولية على أسس تنافسية.هو جعل اقتصادنا الوطني في حالة قابلية للتصنيع ، و ستطبق الدولة سياسات فعلية للتشجيع و الترقية، إذا ما تمت إعادة الانتشار هذه على يد مستثمرين و مقاولين جزائريين أو أجانب. "[17]

2- تدعيم و تنمية الصادرات خارج المحروقات

تعتبر الصادرات خارج المحروقات من أهم المعطيات التي تعكس تنافسية الاقتصاد الوطني يتسم بند الصادرات خارج المحروقات بالضعف و التدني مقارنة بإجمالي الصادرات الجزائرية . هذا الواقع يجعل من الضروري البحث عن سياسات و استراتيجيات التي من شأنها أن تسهم في ترقية هذا القطاع جد الهام و اعتبارها كحل جذري و فعال للواقع الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد اعتمادا شبه كل على الريع البترولي بدلا من الدخول إلى الأسواق العالمية من خلال الصادرات و ليس من باب أو جانب الواردات.[18] و منه فإن هذا المطلب سيحاول تسليط الضوء على أهم ما يميز الصادرات خارج المحروقات .

أ- تطور هيكل الصادرات الجزائرية

لا يزال مستوى قطاع خارج المحروقات ضعيفا و متدنيا مقارنة بقطاع المحروقات ، و لا تزال صادرات خارج المحروقات تسجل نتائج متواضعة جدا خاصة و أن حسب آخر الإحصائيات هذا النوع من الصادرات تمثل نسبة 17.14 % منها صادرات مشتقة من النفط و الملاحظ أن شركتي

سونطراك و نافطال تمثلان الشركتين اللتين تتصدران قائمة الشركات المصدرة خارج المحروقات و هما بالتالي تتقاسمان ما يقارب نسبة 35 % من الصادرات خارج المحروقات [19]

و تمثل المحروقات حسب وزير التجارة **الهاشمي جعبوب** نسبة 98 % سنة 2006 ، و هي نسبة أصبحت من نصيب هذا القطاع منذ عدة سنوات ، فحسب ذات المتحدث مثلت المحروقات ما يقارب 51.75 مليار دولار من إجمالي الصادرات ، أما الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 1.06 مليار دولار بزيادة قدرها 17.5 % مقارنة بـ 2005 [20] هذه النتائج تجعل الكثيرين يتساءلون عن وجود مخرج خارج المواد الأولية و المواد الخام و بالتالي غياب صادرات مواد التجهيز الصناعي و الزراعي و هو ما يكشف عن وجود نقائص عديدة يتعين مراعاتها في سياسة التصدير

أما القطاع الغذائي فهو يمثل نسبة ضئيلة جدا أي ما يقارب 0.13 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات أما المنتجات الفلاحية التي عرفت زيادة معتبرة فقد قدر حجم المبيعات 54 مليون دولار .

ب- أسباب ضعف القاعدة التصديرية

إن تصدير منتجات و خدمات خارج المحروقات ليس بالعملية البسيطة ، بل هي عملية تتطلب التحكم التام في ميكانيزمات الاقتصاد برمته ، لأن التصدير سلسلة مترابطة الحلقات بدءا من الإنتاج وصولا إلى المستهلك النهائي الأجنبي

لذلك فإن هذه العملية تعاني من عقبات و مشاكل تعيقها على دخول السوق الأجنبية و هي في معظمها متشابكة و معقدة لتمس مختلف عمليات التصدير إلى الخارج ، فيما يلي سيتم عرض أهم عقبتين تواجه تصدير

منـتج خـارج المحروقـات و أيضـا تعتبـران مـن أسـباب ضـعف القاعـدة التصديرية خارج المحروقات .

ب-1- انعدام الجهود المحفزة للتصدير

بالرغم لاتخاذ الجزائر لعدد كبير من الإجراءات التي كان الغرض منها دعـم عمليـة التنويـع ، و التـي مـن أهمهـا إحـداث مركـز للتنميـة التجـارة الخارجيـة ، إنشـاء صـندوق لضـمان الصـادرات ، إحـداث صـندوق خـاص لتنميـة الصـادرات ، و إحـداث شبابيـك خاصـة بالصـادرات لـدى البنـوك ، لتسهيل عمليات التخليص الجمركي التي يمكن أن تتم في موقع الإنتاج ، تمويل عقود التصدير ، بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي[21]هذه المؤسسات و الآليات المتعلقة بالترويج ، التمويل و الضمان ، تساهم بشكل كبير في دعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية ، ومن ثم تعزيز تنافسية الدول [22]

غير أن هذه الإجراءات المختلفة فشلت في معظمها في تنشيط و إنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات و لا يزال هدف تخطي سقف 02 مليار دولار في إطار برنامج تنويع الدخل هدفا بعيد المنال .

فبنظر الخبراء الاقتصاديين فإن السبب الرئيسي هو غياب دور فعال للمكاتب التجارية و الاقتصادية في البعثات الدبلوماسية في الأسواق التي يمكن أن تخترقها المنتجات الجزائرية ، خاصة تلك الجهود التي تضمن تنويع منافذ تصريف السلع و البضائع .

هذا الذي يبرر ضعف التدفقات التجارية بين الجزائر و مجموع الدول العربية و لعل أكبر عائق يعيق نمو التبادل التجاري بين الجزائر و الدول العربية هو الازدواج الضريبي و عدم مصادقة الحكومات العربية على اتفاقيات التبادل التجاري .

و تستأثر صادرات المنتجات الفلاحية بحصة الأسد في المبادلات التجارية مع الدول العربية ، كما تأتي ليبيا في صدارة الترتيب تليها تونس ثم المغرب ، بينما تمثل الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ، قطر ، سوريا ، الأردن ، السودان ، المملكة العربية السعودية ، لبنان و مصر أهم الدول العربية التي تصل إليها صادرات الجزائر ، لكن بنسبة ضعيفة جدا حيث لا تتجاوز 05 % .

ب -2-غياب إستراتيجية تصديرية :

يرجع الكثير من المختصين و المصدرين الجزائريين الى غياب إستراتيجية وطنية للتقرير لا سيما فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات ، عدم وجود رؤية استشرافية لمرحلة ما بعد النفط و هو ما يؤكده البعض أن الجزائر تفتقر لثقافة تصديرية تمكنها من تنويع مصادر دخلها .

هذا و بالرغم من التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي في شهر سبتمبر من عام 2005 ، إلا أن الإيجابيات التي كانت متوقعة من هذه الشراكة ، لم تتحقق بعد خاصة تلك المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات و هو ما يراه **اسعد ربراب** نائب رئيس مجمع ***Cevital*** و الذي حسب قوله ، أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي منذ التوقيع عليه ، لم يسهم في زيادة أو رفع حجم الصادرات خارج المحروقات ، حيث أن المنتج الجزائري لم يتمكن من اختراق السوق الأوربية و ذلك دائما حسب قوله للظروف و الشروط الحمائية جد المتشددة .

من جهة أخرى انتقد وزير التجارة المتعاملين الاقتصاديين و الذين حسبه لم يستغلوا فرص اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، وبالتالي ضرورة

إعادة النظر في السياسة المنتهجة في هذا الإطار بشكل يسمح بزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات باتجاه الاتحاد الأوربي .

فحسب وزير التجارة الهاشمي جعبوب ، هذه الوضعية " تسببت في بروز إخلال كبير يقف وراءه المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون الذين فوتوا فرصا لا تعوض في إطار هذه الشراكة ، ففي الوقت الذي كان منتظرا فتح قنوات جديدة لتصدير مختلف السلع و الخدمات ، انقلبت الأمور و تضاعف حجم الواردات ليبلغ 21 مليار دولار سنة 2006 "[23]

ج-القطاعات الإنتاجية الواعدة

التصدير في الجزائر لم يعد اختيارا و إنما بات أمرا حتميا لذلك ينبغي أن يكون موضوع سياسة تطور و تنمية وطنية حقيقية و مع ظهور مشاكل في السوق النفطية العالمية ، بدأت الدولة تتوجه نحو تنويع الصادرات و خلقت منتجات و خدمات من شأنها أن تجد لنفسها منافذ توزيع دوليا و هذا من أجل إحداث التوازن و تسوية الانخفاض المحسوس و المتوقع في إجراءات العملة الصعبة من المنتجات النفطية فالتفكير جديا في تصدير منتج غير نفطي أصبح ضرورة ملحة من خلال سن تشريعات و قوانين معينة ترمي في مجملها إلى ترقية و تشجيع و زيادة الصادرات خارج المحروقات كما و نوعا هذا بالإضافة إلى تنمية و الرفع من تنافسية المنتج والخدمة الوطنيين من خلال الاهتمام بالصناعة الوطنية ، القطاع الفلاحي و كذا مجال الخدمات خاصة السياحة .

أما الصادرات خارج المحروقات التي يمكن أن تساهم في عملية تنويع الدخل كما و نوعا ، فنجد المنتجات الفلاحية و الغذائية في صدارة الصادرات غير النفطية التي ينبغي تجنيد مختلف الجهود لجعلها أكثر تنافسية لاسيما مع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة

الاورومتوسطية و إعادة هيكلة هذه القطاعات عن طريق الشراكة مع دول أخرى[24]، و لقد شكلت الزيوت حصة سوقية قدرها 12% من إجمالي صادرات الجزائر من الصناعة الغذائية سنة 2006 و أكثر من 32000 مؤسسة تعمل في هذا القطاع من بينها 12500 مؤسسة بين مصدر و مستورد، أما القطاع الخاص في هذا المجال وحده يوفر 90 % من المياه المعدنية في سوق قدر ب 5.4 مليار دولار .[25] ، بالإضافة إلى منتجات الصيد البحري ، كذلك إنتاج أدوات التجهيز كأجهزة النقل و اللوازم الالكترونية و مواد البناء و الأشغال العمومية و مواد الصناعة الكيماوية و الصيدلية و التجميل .

هذا و يأتي قطاع الخدمات كأحد التحولات الهامة في عالم الأعمال و كمحور أساسي في تشكيل القطاعات الاقتصادية المختلفة و كمورد هام لدخل الدولة ، و القطاع الخدمي يعكس مراحل النمو الاقتصادي لأي دولة ن و دور الصناعات الخدمية يمتد ليشمل خدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى[26].و قطاع السياحة ليدعم القاعدة التصديرية للجزائر حيث يمثل 20 % من الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت مداخيل الجزائر من السياحة حسب وزير قطاع السياحة السيد **نور الدين موسى** 200 مليون دولار سنة 2006 .[27]

و هي نتيجة لوزارة السياحة التي تدأب لتنفيذه و يمتد على مدى عشر سنوات يرمي إلى بناء سياحي متنافس قابل لاقتحام الأسواق السياحية العالمية و جلب أعداد متزايدة من السياح .

الخاتمة

تعد عملية تدعيم ورفع تنافسية الاقتصاد شرطا أساسيا للصمود ومواجهة المنافسة العالمية غير أن التنافسية الجزائرية لا تختلف كثيرا عن مثيلتها في الدول العربية ، و ذلك في اشتراكها في عدة نقاط ضعف و التي تجعل من الصعب مواجهة الرهانات الحالية ، و هذا ما عكسته المؤشرات التي تم التركيز عليها في هذا الفصل من مستوى متواضع بالمقارنة مع دول أخرى و حتى بعض الدول العربية . فالأداء الاقتصادي الضعيف ، الحاكمية أو الإدارة الرشيدة المتواضعة و شبه الغياب التام لحرية اقتصادية ، دلالات واضحة عن تقهقر التنافسية الجزائرية .

ولاستدراك هذا الفشل، كان لابد من صانعي القرار في الجزائر اتخاذ تدابير عاجلة و حلول جذرية، و التي هي عبارة عن بعض الاستراتجيات التي تسهم في رفع التنافسية ، و كان من بينها تبني الجزائر لإستراتيجية صناعية جديدة ، قائمة ليس على تراكم رأس المال المادي فحسب، بل كذلك على تهيئة المناخ المواتي لتمكين المؤسسات من استجماع القدرات التي تؤهلها لخوض غمار المنافسة الدولية. فالقطاع الصناعي سيساعد على رفع تحدي إعادة إدماج الصناعة الجزائرية في المقطورة العالمية من خلال استغلال الإمكانات ،و القدرات الصناعية الوطنية بالإضافة إلى تدعيم المزايا التنافسية . هذا بالاضافة الى تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تنويع الصادرات ، و الاهتمام بترقية الصادرات خارج المحروقات ، و البحث عن الثروات الكامنة و التي يمكن أن تكون قطاعات واعدة و التي يجب أن تترافق بتنمية معتبرة للموارد البشرية و مواكبة التطورات العلمية و التقانية العالمية.

الهوامش والمراجع :

[1] http://www.weforum.org/pdf/Global_Competitveness_Report/Repots/gcr_2006/chapter_1_.pdf

[2] World economic forum ," The Africa competitiveness report" , 2004 , p: 106

[3] http://www.weforum.org/en/initiatives/gcp/Arab20%world20%competitiveness20%report/index.htm.

[4] أحمد بضياف و أحمد بولرباح ،" الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية" ،مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،09/08 مارس ، 2005 ، جامعة ورقلة ، ص : 243.

[5] Economic freedom of the world ", Annual report" , 2004 , p: 05.

[6] بلقاسم زايري ،" الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، 09/08 مارس 2005 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،ص :91 .

[7] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص : 43.

[8] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"النشرة الفصلية" ، العدد الفصلي الرابع ، السنة 23 ، 2005 ، ص : 18.

[9] المرجع نفسه ، ص 19 .

[10] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص : 45 .

[11] SHAH Anwar et SCHACTER Mark ," **Lutte contre la corruption : Il faut rectifier le tir"** , Finances et développement , décembre 2004

[12] عبد المجيد بوزيدي ،"هل ستكون 2007 سنة الإستراتيجية الصناعية الجديدة؟ "، منشورة على الموقع الالكتروني :http://bwahab2505.maktoubblog .com/?post=176286 تم الاطلاع عليها في 01/03 / 2007 .

[13] سفيان بوعياد ، " القيمة المالية للإستراتيجية ستحدد بعد الجلسات الوطنية " ، مقالة في جريدة الخبر ، الصادرة يوم الأربعاء 2007/02/28 ، الجزائر.

[14] N.G ,"Nouvelle stratégie industrielle : Hamid TEMMAR dévoile les grandes lignes ." , article dans: El watan économie , supplément hebdomadaire , n 90 , du 05 au 11 février 2007 , algeri

[15] ص.ح ، " الإستراتيجية الصناعية أهملت قطاعات موجودة و تحاول اعتماد أخرى غير تنافسية " ، مقالة في جريدة الخبر ، الصادرة يوم السبت 2007/03/03 ، الجزائر

[16] ج.ب ، " الحكومة تحث الأجانب على الاستثمار في الصناعة " ، مقالة في جريدة الخبر ، و الصادرة يوم الثلاثاء 2007/02/27 ، الجزائر .

[17] الحدث ،" كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح « الجلسات الوطنية حول الصناعة »(الجزائر ، فى26 فبراير 2007) "http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm

[18] Mustafa MEKIDECHE , "L'Algérie entre économie de rente et économie émergente " ,édition DAHLAB , Alger , 2000 , p : 162

[19] ص-حفيظ، ،" الصادرات خارج المحروقات تقارب 800 مليون دولار "، جريدة الخبر الصادرة يوم الأربعاء 20 أفريل 2005 .

[20] خيرة لعروسي ،" الصادرات باتجاه دول الاتحاد الأوربي لم تتجاوز 01 مليار دولار " ،جريدة الخبر، الصادرة يوم الاثنين 29 جانفي 2007.

[21] جلال بوعاتي ،" الجزائر تراهن على 2 مليار دولار خارج المحروقات "، جريدة الخبر ،الصادرة يوم السبت 27 جانفي 2007 .

[22] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص 72 .

[23] جلال بوعاتي ، مرجع سابق .

[24] عبد اللطيف بن آشنهو ، " الجزائر اليوم بلد ناجح " ، بدون ذكر دار الطبع ، بدون ذكر البلد ، بدون ذكر سنة النشر ، ص :55.

[25] Zhor HADJAM , " Le secteur de l'agroalimentaire en pleine expansion " , article dans: ELWATAN économie , supplément hebdomadaire , n 101 , du 23 au 29 avril 2007 , Algérie.

[26] محمد فريد الصحن و آخرون ،" الأعمال فى عصر التكنولوجيا" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص-ص : 129-130.

[27] ب. مصطفى ،" مداخيل الجزائر من السياحة بلغت 200 مليون دولار سنة 2006 ". جريدة الخبر ، الصادرة يوم الأحد 2007/01/28